

مسقط تطلق نظاما متطورا للدفع الإلكتروني

وأصبحت هذه الخدمة إلزامية بهدف استخداماتها في جميع البنوك ومقدمي خدمات الدفع، بالإضافة إلى وضع رسوم تنافسية لخدمات الدفع عبر الهاتف النقال في السلطنة. وعبر استخدام تطبيقات الخدمات المصرفية والمحافظ الإلكترونية في الهواتف الذكية، يمكن للمستخدمين إجراء مجموعة متنوعة من المدفوعات دون الحاجة إلى استخدام النقود.



طاهر العمري
منصة الدفع الجديدة
آلية سهلة وأمنة
وتخفض التكلفة

ويقول البنك المركزي إن تلك الخدمات تشمل التحويل من شخص إلى شخص والدفع من شخص إلى مؤسسة ومن شخص إلى جهة حكومية، باستخدام رقم الهاتف المحمول أو الاسم المستعار أو مسح رمز الاستجابة السريعة وإتمام عملية التحويل والدفع بشكل سريع. ويتوقع أن يمكن النظام المؤسسات المالية في البلاد ومقدمي خدمات الدفع الجهات الحكومية والقطاع الخاص من تحصيل الإيرادات والمدفوعات مقابل الخدمات والمشتريات بكفاءة أكبر. ويتطلع المركزي إلى استخدام النظام الجديد خلال الفترة المقبلة كأحد الخيارات الاستراتيجية لإجراء عمليات الدفع في معاملات التجارة الإلكترونية. ويعد نظام "ثواني" أول منصة إلكترونية مبتكرة للدفع الإلكتروني في عُمان، حيث تم إطلاقها قبل عامين، في إطار رؤية 2040.

مسقط - أطلقت السلطات النقدية في سلطنة عُمان نظاما جديدا لمقاصة الدفع الإلكتروني من خلال الهواتف الذكية، وهو ما اعتبره خبراء تحركا في سياق إصلاح النظام المالي وتعزيز دوره في الاقتصاد.

وأعلن البنك المركزي هذا الأسبوع عن إطلاق النظام المتطور للدفع الإلكتروني تماشيا مع رؤية الحكومة لتعزيز المدفوعات الإلكترونية بالبلاد، عبر ترقية وتحديثه بتوفير خدمات ومزايا إضافية ومحسنة في مجال الدفع. ونسبت وكالة الأنباء الرسمية للرئيس التنفيذي للمركز طاهر بن سالم العمري قوله إن "منصة مقاصة الدفع عبر الهواتف المحمولة الحديثة توفر آلية دفع سهلة وأمنة وفعالة من حيث التكلفة في البلاد".

وأضاف في تصريح على هامش إطلاق المنصة الرقمية الجديدة "نحن نعتقد أنها سوف تساهم بشكل كبير في تحويل السلطنة إلى مجتمع أقل استخداما للنقد".

وتؤدي هيمنة التعامل النقدي إلى انعدام الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه ينطوي على تكلفة كبيرة بالنسبة للشركات والمؤسسات المالية وحتى الموازنة العاملة للدولة.

ويتيح النظام التشغيل البيئي بشكل سلس بين مختلف أنظمة وتطبيقات الخدمات المصرفية والمحافظ الإلكترونية في الهواتف الذكية التي تقدمها البنوك ومقدمو خدمات الدفع في السلطنة. ولتحقيق معالجة المدفوعات بشكل بسيط، وضع المركزي مواصفات موحدة للنظام ومعايير رمز الاستجابة السريع كيو. آر كود للدفع عبر الهاتف النقال.



فورة التطوير بحاجة لتعديل الأوتار

فائض المعروض يؤجل انتعاش سوق عقارات دبي حتى إشعار آخر

محاولات تصحيح الأسعار قد تزيد من تعقيد أزمة القطاع

شديدة الانخفاض إلى الأسعار شديدة الارتفاع، كان المتوسط 5.5، وهو أقل من المتوسط في الاستطلاع الذي أجرته رويترز في سبتمبر.

وذكر المشاركون في الاستطلاع أن السيطرة على المعروض وزيادة الحوافز الحكومية وخلق الوظائف وإصلاح نظام التأشيرات قد تكون سياسات فعالة محتملة لتحفيز النشاط والأسعار بدرجة كبيرة.

وقال ديماس إسحاق المدير لدى شركة سي.بي.إر.إي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا "المزج بين هذه المبادرات الحكومية من المتوقع أن يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات ومعنويات السوق وبالتالي الطلب العقاري".

وكان مشاركون في معرض سيتي سكيب، الذي عقد في دبي خلال سبتمبر الماضي قد رجحوا حدوث عملية تصحيح في أسعار عقارات دبي، لكنهم اختلفوا في حجمها وموعدها.

كما توقعوا أن تؤدي إلى إقصاء جميع المطورين الضعفاء من السوق لبيد الميدان للشركات القوية فقط. وشهدت السنوات الأخيرة إنجاز مئات المشاريع العقارية، التي أدت لزيادة المعروض وتراجع الأسعار، قبيل انعقاد معرض إسكبو 2020 في دبي، الذي تعول عليه الإمارة الخليجية لتحقيق مكاسب اقتصادية وتوفير نحو 300 ألف فرصة عمل.

وقبل ذلك، سارعت الحكومة إلى اتخاذ خطوات لدعم القطاع منذ العام الماضي عبر سلسلة إجراءات من بينها شروط سهلة للتأشيرات والإقامة الدائمة للمستثمرين الكبار.

وقال هوبدين "رغم أن إنشاء اللجنة العليا للتخطيط العقاري يشير إلى رغبة في معالجة اختلال التوازن مستقبلا، فإن أثر اللجنة على السوق لم يتضح بعد".

وردا على سؤال آخر، اتفق المشاركون في الاستطلاع، باستثناء اثنين، على أن حدوث المزيد من التباطؤ في النشاط أكثر ترجيحا من حدوث تحسن، في حين اجمعوا على أن السوق أمامها نحو عام على الأقل من الآن قبل أن تشهد انتعاشا.

وقالت جيني فايدلنج مديرة الأبحاث والاستشارات لدى شركة استيكو "رغم إطلاق الحكومة عددا من المبادرات لتعزيز الاقتصاد، فستستغرق وقتا لكي يكون لها أثر، وهو ما يعني أن السوق العقارية ستواصل المسار النزولي إلى أن يتم ذلك".

لكن عمليات البيع في الأونة الأخيرة، التي تسجل ارتفاعا منذ عشرة أشهر، حققت في أكتوبر الماضي، أعلى معدل شهري منذ عام 2008.

وبعد سنوات من انخفاض الأسعار، صار من الممكن شراء منزل بسعر مقبول إلى حد ما. وردا على سؤال حول وصف في سبتمبر الماضي، لجنة خاصة معنية بالتخطيط العقاري لكن من المبكر قياس نتائج ملموسة.

رجح محللون في قطاع التطوير أن يمتد كساد قطاع العقارات في إمارة دبي حتى نهاية العام المقبل، وذلك بفعل الفائض في المعروض الجديد وفرض ضريبة القيمة المضافة في الإمارات، رغم محاولات المستثمرين القيام بعملية تصحيح في الأسعار لتفادي الخسائر المحتملة.

دبي - أكد خبراء ألا تشهد سوق العقارات في دبي، والتي تعاني من صعوبات، انتعاشة قريبا لأسباب على رأسها فائض المعروض المزمّن من الوحدات السكنية وتباطؤ اقتصاد الإمارة.

وتراجعت أسعار المنازل في الإمارة بنحو الربع على الأقل منذ نزوة منتصف عام 2014، والتي جاءت بعد تعافي السوق من أزمة الديون في 2009، ولا يبدو أن نوبة الضعف الأحدث هذه تقرب من نهايتها.

وأظهر استطلاع أجرته وكالة رويترز وشمل عشرة من خبراء الاقتصاد ومحلي العقارات، أن متوسط أسعار العقارات سينخفض عشرة بالمئة هذا العام وخمسة بالمئة في العام المقبل.

ورغم تطابق تلك التوقعات مع نتائج استطلاع لرويتز في سبتمبر الماضي، فإن المتوسط المتوقع للأسعار في عام 2021 يُظهر أنها ستراجع بوتيرة أبطأ قليلا بنسبة 2.5 بالمئة مقارنة بتوقعات سابقة نسبتها 3.3 بالمئة.

ورد جميع المشاركين في الاستطلاع على سؤال إضافي مجيبين بأن فائض المعروض من المنازل لا يزال يمثل إشكالية مزمنة في دبي. وقال كريست هوبدين مدير الاستشارات الاستراتيجية لدى تشيسترتنس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "لا يزال فائض المعروض يمثل مشكلة قائمة منذ مدة طويلة، ويشير نشاط المطورين في الأونة الأخيرة إلى عدم تغير ذلك على الأرجح في المستقبل القريب".

أوبك+ ترجح تمديد خفض الإنتاج حتى يونيو 2020

لندن - تصبب التراجعات من داخل كواليس قطاع الطاقة في أن تقدم منظمة أوبك وحلفاؤها على تمديد تخفيضات إنتاج النفط القائمة حتى منتصف العام القادم، وذلك حين يجتمع وزراء الطاقة في هذا التحالف الشهر القادم.

وتدعم روسيا غير العضو في المنظمة مسعى السعودية لتحقيق استقرار في أسعار النفط بالأسواق العالمية في خضم إدراج شركة النفط الحكومية العملاقة أرامكو.

وقال مصدر في أوبك لوكالة رويترز الخميس "حتى الآن لدينا تصورات رئيسية، إما الاجتماع في ديسمبر وتمديد التخفيضات الحالية حتى يونيو 2020، وإما تأجيل القرار حتى أوائل العام القادم".

وأضاف المصدر، الذي لم تكشف رويترز عن هويته، "الأكثر ترجيحا هو تمديد الاتفاق في ديسمبر لإرسال رسالة إيجابية للسوق... السعوديون لا يرغبون في أن تتخفف أسعار النفط".

وأشار إلى أن الاجتماع قبل مارس المقبل سيكون بهدف التعرف على وضع السوق وتمديد التخفيضات حتى منتصف العام. وتجتمع المنظمة في الخامس من ديسمبر المقبل في مقرها بالعاصمة النمساوية فيينا، وتلي ذلك محادثات مع مجموعة من المنتجين الآخرين بقيادة روسيا، في التحالف المعروف باسم أوبك+.

ويطبق التحالف النفطي منذ يناير الماضي، اتفاقا لخفض الإنتاج بنحو 1.2 مليون برميل يوميا حتى مارس

ويعتمد اقتصاد دبي، وهو جزء من اقتصاد دولة الإمارات، بدرجة كبيرة على التجارة العالمية، التي تتعرض حاليا لمخاطر جراء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وفي مسعى منها لمعالجة ركود السوق العقارية، شكلت حكومة دبي في سبتمبر الماضي، لجنة خاصة معنية بالتخطيط العقاري لكن من المبكر قياس نتائج ملموسة.

وتدعم روسيا غير العضو في المنظمة مسعى السعودية لتحقيق استقرار في أسعار النفط بالأسواق العالمية في خضم إدراج شركة النفط الحكومية العملاقة أرامكو.

وقال مصدر في أوبك لوكالة رويترز الخميس "حتى الآن لدينا تصورات رئيسية، إما الاجتماع في ديسمبر وتمديد التخفيضات الحالية حتى يونيو 2020، وإما تأجيل القرار حتى أوائل العام القادم".

وأشار إلى أن الاجتماع قبل مارس المقبل سيكون بهدف التعرف على وضع السوق وتمديد التخفيضات حتى منتصف العام. وتجتمع المنظمة في الخامس من ديسمبر المقبل في مقرها بالعاصمة النمساوية فيينا، وتلي ذلك محادثات مع مجموعة من المنتجين الآخرين بقيادة روسيا، في التحالف المعروف باسم أوبك+.

ويطبق التحالف النفطي منذ يناير الماضي، اتفاقا لخفض الإنتاج بنحو 1.2 مليون برميل يوميا حتى مارس

ضغوط الإنفاق تجبر الجزائر على كبح واردات القمح

الجزائر - دفعت ضغوط الإنفاق المتفاقمة الجزائر إلى الدخول في معركة كبح واردات القمح بعد أن أدت لاستنزاف الاحتياطيات النقدية نتيجة ارتفاع تكاليفها السنوية.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية نقلا عن بيان للحكومة قولها إن الجزائر "قررت تحديد سقف ل واردات القمح اللين عند 4 ملايين طن سنويا بدلا من 6.2 مليون طن" يتم استيرادها على عام كامل.

وأوضحت في البيان الصادر في وقت متأخر الأربعاء الماضي أن القرار يستهدف الحفاظ على العملة الصعبة وخفض واردات الحبوب، وبخاصة القمح اللين.

وتعتبر الجزائر أحد أكبر مشتري القمح في العالم، لكن في ظل تأثرها بتراجع أسعار النفط منذ 2014، فإنها تحاول خفض وارداتها.

وتخوض الدولة العضو في أوبك منذ ثلاث سنوات تقريبا معركة مفتوحة لكبح جماح فاتورة الواردات غير الأساسية ومواجهة تبعات الأزمة النفطية.

وتأتي الخطوة ضمن سلسلة خطوات يطالب بها الحراك الشعبي لوقف إهدار المال العام بينما لا تزال تعاني البلاد من تركة ثقيلة خلفها حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة طيلة عقدتين تمثلت في نقشي الفساد والبيروقراطية.

وقال تجار أوروبيون الخميس إن الديوان المهني للحبوب الجزائري اشترى حوالي نصف مليون طن من قمح الطحين في مناقصة دولية أغلقت الأربعاء.



تتركز لقطع الطريق أمام الفساد

ويشهد النمو تباطؤا هذا العام مع خفض شركات النفط الأميركية عدد الحفارات، بينما يمضي المنتجون قدما في تنفيذ خطط لخفض الإنفاق على أنشطة حفر جديدة.

ووفق تقرير لآفاق سوق النفط العالمية، فإن منظمة أوبك قد تتجه لخفض حجم وارداتها بحلول 2024 لكبح نمو إنتاج النفط الصخري الأميركي.

ويوجد ما يدعو للقلق حيال نمو الطلب على النفط، على الرغم من تسارع نمو الطاقة الخضراء.

وتخشى دول أوبك+ من إبرام اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين ما من شأنه دفع الطلب على النفط بشكل أكبر، وهو ما ستعترض إليه في محادثاتها المقبلة لمراجعة السياسة المتبعة.

ويشهد النمو تباطؤا هذا العام مع خفض شركات النفط الأميركية عدد الحفارات، بينما يمضي المنتجون قدما في تنفيذ خطط لخفض الإنفاق على أنشطة حفر جديدة.

ووفق تقرير لآفاق سوق النفط العالمية، فإن منظمة أوبك قد تتجه لخفض حجم وارداتها بحلول 2024 لكبح نمو إنتاج النفط الصخري الأميركي.